

تسمية منفصلة واما المتناسبة فمتصلة فمن اورد المطول من كتاب الحساب التي
قوله وذلك ان نسبة مال كل وارث الى اقل في شرح الترتيب فحين هارنفة اعدا
متناسبة نسبة هذ نسبة منفصلة او بها هو مال الوارث من التصحيح ثانياها
التصحيح وثالثها مال من التركة هو المقصود بالسؤال واربعا التركة
فالاولان والاربع معلومة والثالث مجهولة فها المطول وارث من المسئلة نظير
ماله من التركة ويسمى كل منهما عند الحساب مفدا ومصحح المسئلة نظير التركة
ويسمى كل منهما عند المطالب **قوله** ثم تارة يهرب عنها بالفرد الربح الا فاد
لذلك ان المسئلة اذا صحت من غير وسالت عن تقاصيل ايضا الورثة فلا
يجوز ان يغير في الجواب عن الاضبا بالسهم المطلقة كان يقول تحت
من عشرة الفاق مثلا لكل زوجة منها مثلا كذا او لكل حرة كذا فان ذلك
يعيب عن الاقهار وغير مفيد المعوام قال في شرح الترتيب وقد
رايت كثيرا من المفتين في زماننا يفعل ذلك وهو ان تلة معرفتهم
بما الفريض وغير ممارستهم للاعمال الحسابية بل الصواب كما قال
الشيخ رحمه الله تعالى التقدير عنها باسم من احد الضربين بحسب
ما يليق بالسؤال وانتار الى الضربين الي ما ذكره في شرح كفايته وهو قوله
ضرب انقمت الامر علي مساه وان اختلفت في اسمه كالنصف والثلث
وما بعد هما من الكسور المنقطة والضم مفردة وغير مفردة وضرب
اختلفوا في اسمه ومعناه كالقيراط والحبة والداق قوله والاولي
مرعاة عرف ذلك البلد لئلا يكثر استعماله في هذه الاعصار بالقبلي
مصر والشام التقدير بالقير او اجزايه كالحبة والداق قوله ويقدر
مخرج القيراط وهو لربعة وعشرون اربي اصطلاح اهل مصر ومن
وافقهوا وعشرون اربي اصطلاح اهل العراق ومن وافقهما
واذا اردت ان تغير عن خصص الورثة بالقيراط فالطريف
في معرفة قيراط المسئلة ان تقسم ما صحت منه المسئلة على مخرج
القيراط فما خرج فهو قيراط المسئلة علي حسب ذلك الاصطلاح

فأذا اردت تخويس كل حصة من مصحح المسئلة الي القيراط فان شئت
فانقسم على قيراط المسئلة كلا حصة مخرج نصيب لداق الوارث قراريط
وان خرجت في الحصة كسرت قيراطا فاما ان تغير عن تكسر القيراط فنصو
قيراطا وثلثها واما شبه ذلك واما ان تغير عن بالحنة التي هي ثلث
القيراط والداق الذي هو سدسه او كسرهما وان شئت فانسب
نصيب كل وارث من النصيب اليه وحده من الاربعة والعشرون
بمثل النسبة مخرج نصيب ذلك الوارث قراريط بحسب ذلك الاصطلاح
واصل هذا ان نسبة حظ كل وارث من النصيب اليه كنسبة حظه
من مخرج القيراط وهو اربعة وعشرون قيراطا او عشرون اربي
مخرج الحبة وهو اثنان وسبعون او ستون او مخرج الداق وهو
ماية واربعة واربعون او مائة وعشرون الي ذلك المخرج فهذه ان
اعداد متناسبة ثلثها مجهول كما تقدم في قسمته التركة ان يقابلي
فيها الاوجه الخمسة والذي ذكرناه وجهان منها فوامت ذلك
ان القيراط علي الاصطلاح ثلاث حبات وانه ستة وداق وان الحبة
داقان وهو المشهور وعصمهم بقوله هي اربعة اربان تغلية
مخرج الاربعة في الاول مائتان وثمانية وثمانون وعلى الثاني
مائتان واربعون وهو اصطلاح لامشائخه فيه ولموصي ذلك
بمثال مختصر علي اصطلاح مصر فتقول لو خلف جد تين وثلاثة
اجوة لام وثمسة اعمار فاصلها من ستة وتصح من مائة
وثمانين فأذا اردت قيراطا فاقسم المائة والثمانين علي الاربعة
والعشرون مخرج سبعة ونصف فهو قيراطها فان اردت مال كل
وارث فبالوجه الاول انقسم لكل حصة حصةها خمسة عشر علي
سبعة ونصف مخرج لها ثمان اربان وثلاث قيراط ابي حنان واربع
داقان او ثمان اربان عند بعضهم وانسب نصيب كل حرم وهو
ثمانية عشر منها بكنة عشر اربان كعشرة الاربعة والعشرون

حده اثنين وخمسة فله فتراطان وخمسة قواط وخمسة اوجة وخمسة اودانقا
 وخمسة اوق او اربع اربان واربعة اوجها من اربعة قواط وهو اصل
 الاوجة اي لانه من باب النسبة وهو باب عظيم عند الحساب واسم الارجا
 اطلاقا كغيره استخرج المجهولان فما اراد الاطلاع فليظن في كتب
 الحساب **قوله** وما اراد معرفة بقية الاوجه مع زيادة فعليه بكتابتنا
 شرح الترتيب ولا بد لنا ان نذكر منه باقي الخمسة الاوجه لتسويق الطالب
 اليها فاقول ان بقية فاعمل باحد الوجهين المذكورين في حله فاعلم
 وان شئت فاقسم التركة على المسئلة اي ما نضج منه سواء كان اصلها
 او غيره ثم ضرب الخارج من القسمة وسيمي جز السهم في سهام
 كل وارث من التخرج يحصل نصيب ذلك الوارث الذي ظننت في
 سهامه وفي المسئلة المذكورة لو كانت التركة عشرين ديناراً فقس
 العشرين على التركة الثمانية مخرج المسئلة يخرج اثنان ونصف
 فاضرب لاه سهامها ولكل من الزوج والاخت ثلاثة في الاثنان
 والنصف الخارج يحصل لكل ما ذكر وان شئت فاقسم ما صحت
 منه المسئلة على التركة واقسم سهام كل وارث من التخرج على
 الخارج تلك القسمة وهذا الوجه عكس الذي قبله وفي مثالنا اقس
 الثمانية على العشرين بان تنسبها اليها يخرج خمسمائة فاقسم على
 الخمسمائة الخارج سهامها لاه وثلاثة الاخوة وثلاثة الزوج تمام
 على القسمة على الكسرة يحصل لكل ما ذكر وان شئت فاقسم ما صحت
 منه المسئلة على نصيب كل وارث واقسم التركة على الخارج من تلك القسمة
 يحصل نصيب ذلك الوارث الباقي فسمت مخرج المسئلة على نصيبه
 ففي المثال المذكور اقس الثمانية على ثلاثة الاخوة او الزوج يخرج
 اثنان ونصف فاقسم العشرين على هذا الخارج بما علم في المثال
 الكسرة لكل منهما ما ذكر وان اردت الامتحان فاجمع
 الحصص الحاصلة للورثة وان ساوي مجموعها التركة فالعمل صحيح

صحيح والافضل خاتمة متى كان بين ما نضج منه المسئلة والتركة
 موافقة وذلك منها الى وقته واقسم فوق كل منهما مقامه ففي هذا
 المثال رد المسئلة اليه بقية الثلث واقسم مقامها في القهر المذكور
 ورد التركة اليه بقية خمسة واقسم مقامها وكمل العمل فهو اسميل
باب الرابع في المسائل الملقبات اعلم ان الملقبات جمع ملقبة
 وهي ماله لقب وجمعه القاب وهي الابان بنون ثم بما موحدة ثم الن
 ثم زاي ومنه ولتأنيذوا واللقب في الاعل ما التوسع مع او ذم
 والبرادتها بالملقبات السمييات وباللقاب الاسماء وسبب تعلق المسئلة
 شهرتها او مخالفتها لاصلها وكثيرا كبرادتها فيهما او سواها
 فاصاب او اخط فيها وغير ذلك ثم من المسائل ماله لقب واحد
 ومنه ماله اكثر من عشرة كالخرف **قوله** والرجلة لقب ثانياً للمسئلة
 الملقبة بالغيرية وهي مسايل العول ونقص الكلام عليها في عول
 الاربعة **قوله** والصما هو لقب لكل مسئلة عجزها التباين كمسئلة
 الامتحان فعطف الصما الكلمة من عطف الفاعل على الخاص ومنها
 الناقضة شرح في الملقبات التي لو بقدر الكلام عليها ولقبنت
 هذه بالناقضة لانها تنقض ما عطفها ان عباس رضي الله
 تعالى عنها احدا عليه لانه رضي الله تعالى عنه لا يفرق باليقول
 ولا يجيب الامر باقل من ثلاثة من الاخوة فابهما قال به لزم
 الاخر بانه ان الزوج له النصف بالاجماع وانما الامر فاما ان
 يعطىها الثلث او السدس فان اعطاها الثلث عملا بالاصل الثاني
 لزمه نقص الاصل الاول اذ يجب اذ ان عولها من ستة لسيعة
 وهو لا يقول به وان اعطاها السدس حذر امن العول رعاية
 للاصل الاول لزمه نقص الاصل الثاني لانه اذا اوجبها باثنين
 كس الاخوة وهو لا يقول به قال ابن الهيثم رحمه الله تعالى

ورأيت في بعض تزويج مجموع النجس ان هذه المسئلة تلفت بمسئلة الاثر ووجه
ظاهر اني واجاب بعضهم عن بن عباس بما ذكره المحقق في شرحه مقتضا ان ابان الوري
قوله ومنها الدنيا به الكبر بحاصل مقتضاها ان مات وحلف من ذكره المشارح
وتذكر ستمائة دينار فرفعت الفضة الي القاض شريح رحمه الله فقضى للاخت
بكتها وهو دينار فقضيت وذهبت الي الامام علي ابن ابي طالب رضي الله عنه
عنه وامسكت ركا به وقالت له يا امير المؤمنين اني تزوجت ستمائة دينار فاعطاني
القاض شريح منها دينار واحد فقال لها العاقل اخاك نكح زوجك وسنين واما
واثنى عشر خاوان فتا له نعم فقال له اعطاك حقه ولم يظلمك شيئا
وبنكح عاوجه سميت بها ما ذكره فلفت ايضا بالهامية لما قيل ان الاخت سالت
عاهر الشفيعي عنها فلجا بها ما قضى به شريح رضي الله عنهما واما
كانت للاخت دينارا واحد لان اصلها اربعة وعشرون ونفخ من ستمائة
كفوز وناهي الزكاة يتحص كل سهم دينار والاخت قد حصها من ستمائة
سهم واحد فلها دينار واحد وكذا ذلك معلوم لمن له ادي ملكة في علم الفرائض
قوله ومنها البنات وهي الدنيا به الطوق اذا سقطت الجنتين وتوفيت من الكلام
عليها في قوله السبعة عشر قوله فلا يبي لاجوة الجميع عند المالكية لان
الحق يقول لهم ولو ان موجود الركن الذي لم يبي لاجوة الجميع عند المالكية لان
وانا الذي جنت اولاد الامه فالتك الذي له يكون لي وحدي هكذا ورد
البر واني فهمي ذلك عند الامام مالك رحمه الله قال وهو المفق به عند المالكية
قوله وعندنا للزوج النطق الم وهو هذا مق هي زيد وتلق عن مالك رحمه الله
فقال رواية اخرى كذا هي زيد رضي الله عنه قال عن ابن المشهور الاول وعلما
العمل عند المالكية واما قولنا بتك لان الاخوة كالا بن يقولون الحمد حيث
يقع بعد القرص الكبر المسد فلا تستحقه شيئا الا مشاركتا في قبه
ولا جناحنا فانك لم تكن فانك كمان وولد ههنا في الحد للزهر في
البنين وبنيت الابن وبن الابن هكذا قال ابن يونس عند المالكية
فان ابن الابن كان يقول بنت الابن لولم اكن موجودا لم يكن لك بنتي فانما
اختص بك الثلث القاضد ولم يقل بن لك احد من اهل المذهب
الاربعة ولم يلزم عندنا وعندهم في الحكم في المالكية وكذا
تصنيفها عندنا وعندهم كما تقدم فيهما وسوا ذلك بالمالكية لان

لان مالكا رضي الله عنه قال عنه نص في اشهر الروايتين عليها وهذه تشبه المالكية
رضي الله تعالى عنهم فاسمونها عليهما قولهم عند المالكية من ستة الخليف
حكمها عندهم واما من هذا الشافعية فهذه الاثر والاصل عند من اتفق جميع الورق
عنه لكن يجب على الاخت للاه اذا كانت صادقة في نفس الامر ان تدفع حصتها للثنت
والقاصب على مقتضى هذه الفسمة المذكورة عند المالكية بالامر الخامس
ان من شابه النسب والا فالقاصد الاصل في مثلها به النسب قوله قريب عنه
وخاله اي عمر هذه الولد اخو الجيه من ابيه وخاله اخو امه من امها ولها
صورة اخرى وهي ان يتزوج ابوا ابيه بامر امه او ابوا امه بامر ابيه فتلد ابنا
فهذا الولد عمر الرجل وخاله لانه في الاول اخو ابيه لا ابيه واخو امه له امها وفي
الثانية اخو امه لا ابيه واخو ابيه لامه قوله وهي من المسائل التي يسئل
عنها ابوا يوسف ومحمد الشافعي بمجلس الرشد رحمهم الله وما يسئل عنه
الا طامر الشافعي عنه قوله القائل له عمه وانا عمها وخالة واما خالها فاما التي
انعم لها فان اي امه امها او ابوها اي واخوها اي ولي خالة وكذا حكمها
قابت الفقيه الذي عند فتون الفرائض مع علمها يعني لنا سياتا
صالحا وكثيرا ليقتبس عن بعضها فاجاب بما حاط به ان الذي فهمي
وانا عمها صورتها ان اخي لامي تدفح جدي لامي واولة لها
بنيتا فانها هذه البنيت لاني اخو ابيها لامه وهي ان هذه البنيت
عمرها لان امه اي هي امها فهي اخت اي لامه وهي عمها ابوها
اي واخوها اي واما التي هي خالتي وانا خالها فايوا من تزوج
باختي لاي فاولد لها بنتا فهذه البنيت تحت امي لامها فهي خالتي
وهي بنت اختي فانها خالها فهذا احاصل جوابه رحمه الله ولو كان
المولود في الصورة التي ذكرها كان المولود مع المتكامل منها مع الاخت
الطور الاول وخاله الاخر في الصورة الثالثة النص الثاني
في الاقار قوله فصار لها نسوة وهي نصف مجموع اموالهم من المجتمع
ست ثمانية وستة وثلاثة وواحد ثمانية عشر ونصفها نسوة والاخت
منها ثمانية عشر بل يحتمل ذلك في نصفها ونسوة والاخت
وهذا اخر ما اردنا بالواذ على هذه الكتاب شرح الترتيب وغيره والله
اعلم بالصواب وتتم على رسيدنا في خاتمة التبيين والتمسك في ذلك